

Distr.: General
14 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 69 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

أشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، تومويا أوبوكاتا، وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 10/42.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/150

110822 020822 22-11117 (A)



تقرير المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها

موجز

يُقدّم هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 10/42. وفيه يركز المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، على أشكال الرق المعاصرة في الاقتصاد غير الرسمي، ويحلل في هذا السياق الدوافع المفضية إلى العمالة غير الرسمية وملاحم العمال الضحايا، ثم ينتقل لتحليل إلى أي مدى وفي أي من القطاعات الاقتصادية تنتشر أشكال الرق المعاصرة في الاقتصاد غير الرسمي على الصعيد العالمي. ويحدد هذا التقرير أيضاً التحديات الرئيسية وبعض التطورات الإيجابية التي تحققت في جهود التصدي لها.

ويخلص المقرر الخاص إلى أن أشكال العمل غير الرسمي لا تتطوي جميعاً على الاستغلال أو سوء المعاملة، ولكن يمكن ملاحظة وجود صلة واضحة بين العمالة غير الرسمية وأشكال الرق المعاصرة في بعض القطاعات الاقتصادية. ويلاحظ المقرر الخاص أن على الرغم من عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع، فإن الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي مهم لتعزيز العمل اللائق والحد من مخاطر أشكال الرق المعاصرة في ذلك السياق. ويقدم المقرر الخاص توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها أن يحدث هذا الانتقال من خلال مراعاة القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

المحتويات

الصفحة

4	أولا - مقدمة
4	ثانيا - أنشطة المقرر الخاص
5	ثالثا - المعايير الدولية
6	رابعا - تعريف الاقتصاد غير الرسمي وخصائصه
10	خامسا - الدوافع المؤدية للعمالة غير الرسمية
11	سادسا - ملامح العاملين في الاقتصاد غير الرسمي
15	سابعا - قطاعات العمالة غير الرسمية المعرضة لخطر أشكال الرق المعاصرة
18	ثامنا - التحديات التي تواجه منع أشكال الرق المعاصرة في الاقتصاد غير الرسمي
20	تاسعا - التطورات الإيجابية في التصدي للتحديات المتصلة بالعمل في القطاع غير الرسمي
25	عاشرا - الاستنتاجات والتوصيات
25	ألف - الاستنتاجات
26	باء - التوصيات

أولا - مقدمة

- 1 - يقدم المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، في هذا التقرير، تحليلا لانتشار أشكال الرق المعاصرة في الاقتصاد غير الرسمي. فبعد أن يعرض المعايير والتعريف الدولية ذات الصلة، ينتقل المقرر الخاص إلى استكشاف الدوافع الرئيسية للعمالة غير الرسمية وملامح العمال الذين يتم استغلالهم، ثم يقدم لمحة عامة عن قطاعات العمالة غير الرسمية المعرضة لمخاطر أشكال الرق المعاصرة. وبعد مناقشة بعض التحديات الرئيسية التي تواجه منع أشكال الرق المعاصرة في الاقتصاد غير الرسمي، يعرض بعض التطورات الإيجابية في التصدي لهذه التحديات ثم يقدم الاستنتاجات والتوصيات.
- 2 - ودعا المقرر الخاص طائفة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان، إلى تقديم إسهامات للاستشارة بها في بحثه. ويود المقرر الخاص توجيه الشكر إلى هذه الجهات المعنية على إسهاماتها، ويرحب بما أبدته من اهتمام بهذه العملية⁽¹⁾. واستند المقرر الخاص أيضا إلى معلومات جمعها من بحوث مكتتبية ومشاورات مع الجهات المعنية.

ثانيا - أنشطة المقرر الخاص

- 3 - خلال الفترة قيد النظر، شارك المقرر الخاص في مجموعة واسعة من المناقشات والمبادرات المتعلقة بمنع أشكال الرق المعاصرة والقضاء عليها. وترد في الفقرات التالية مجموعة مختارة من الأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص لتنفيذ ولايته في الفترة من أيلول/سبتمبر 2021 إلى حزيران/يونيه 2022.
- 4 - ففي أيلول/سبتمبر 2021، شارك المقرر الخاص كمتكلم رئيسي في حلقة دراسية شبكية بعنوان "الطريق إلى الانتعاش"، نظمها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات الخاص بمكافحة أشكال الرق المعاصرة بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه.
- 5 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، قدم المقرر الخاص إلى الجمعية العامة، خلال دورتها السادسة والسبعين، تقريرا مواضيعيا عن دور الجماعات الإجرامية المنظمة فيما يتصل بأشكال الرق المعاصرة. وفي هذا السياق، شارك في نشاط جانبي افتراضي عن موضوع "وقف دور الجماعات الإجرامية في أشكال الرق المعاصرة داخل نيجيريا، مع التركيز على النساء والأطفال"، نظمه حملة اليوبيل.
- 6 - وفي شباط/فبراير 2022، شارك المقرر الخاص في مؤتمر افتراضي بشأن موضوع "دور الدين في القضاء على الرق المعاصر: المنظورات والممارسات الدولية والمحلية"، نظمه مؤسسة Walk Free والجامعة الغريغورية البابوية في روما. وفي أيار/مايو، شارك في ندوة افتراضية عبر الإنترنت حول موضوع "تحقيق الغاية 7-8 من أهداف التنمية المستدامة في الأوقات الصعبة: التصدي للرق المعاصر من خلال الابتكار والشراكات"، نظمتها أمانة الكمنولث ومبادرة الكمنولث لحقوق الإنسان. وفي حزيران/يونيه 2022، شارك المقرر الخاص في حلقة دراسية شبكية نظمت بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية بشأن موضوع "عدم ترك أحد خلف الركب: التصدي للتمييز والاستبعاد من المشاركة المتصلين بالأعمال التجارية والمستهدفين للأقليات المنتمية

(1) جميع ورقات المعلومات متاحة على الرابط: <https://owncloud.unog.ch/s/YeoiV0JJq14ZWn>.

إلى المجتمعات القائمة على النسب"، نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والشبكة الدولية للتضامن مع الداليت.

7 - وعُقدت أيضا اجتماعات مع المفوض السامي للأقليات القومية لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومبعوثة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لشؤون الهجرة والرق المعاصر، والمفوضة المستقلة لمكافحة الرق في المملكة المتحدة.

8 - وعلاوة على ذلك، أجرى المقرر الخاص مشاورات متعددة مع أكاديميين وناشطين مناهضين للرق وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني في عدد من البلدان، من بينها باكستان والبرازيل والصين وكولومبيا ومالي وموريتانيا والهند.

9 - وواصل المقرر الخاص عمله مع فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وعقد اجتماعات منتظمة مع منظمة العمل الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة.

10 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المقرر الخاص بزيارتين قطريتين رسميتين، إحداهما إلى سري لانكا في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2021، والثانية إلى موريتانيا في الفترة من 4 إلى 13 أيار/مايو 2022.

11 - كما وجّه المقرر الخاص بيانات ورسائل مختلفة إلى الدول والشركات الخاصة، وقد صدر معظمها بالاشتراك مع مكلفين بولايات أخرى في إطار الإجراءات الخاصة.

ثالثا - المعايير الدولية

12 - الصكوك الدولية والإقليمية التي تحظر الرق والاسترقاق والسخرة، والتي تشمل الاتفاقية الخاصة بالرق لعام 1926؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية للعمل الجبري، 1930 (رقم 29)؛ والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق لعام 1956؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966؛ واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182)؛ واتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) لعام 1950؛ والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981، تنطبق جميعها بغض النظر عن أشكال الاستغلال، بما في ذلك الأشكال التي تمارس في الاقتصاد غير الرسمي.

13 - وتحدد صكوك دولية أخرى عددا من الالتزامات. فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالحق في العمل والحق في ظروف عمل عادلة ومواتية، يتعين على الدول، بموجب المادتين 6 و 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، أن تتخذ تدابير تشريعية وغيرها من التدابير لخفض عدد العاملين في القطاع غير الرسمي إلى أقصى حد ممكن⁽²⁾. ويتعين عليها أيضا أن تتخذ خطوات تكفل تغطية خطط الضمان الاجتماعي للاقتصاد غير الرسمي، عن طريق إزالة الحواجز التي تحول دون وصول العاملين في القطاع غير الرسمي إلى الخطط ذات الصلة، بما يكفل الحد الأدنى من التغطية ويدعم الخطط

(2) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 18 (2005) بشأن الحق في العمل والتعليق العام رقم 23 (2016) بشأن الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية.

الموضوعة في إطار الاقتصاد غير الرسمي⁽³⁾. وفي مجال قانون العمل الدولي، هناك بعض الصكوك التي لها صلة مباشرة بالقطاعات غير الرسمية الرئيسية، مثل الزراعة والبناء والعمل المنزلي ومصائد الأسماك والضيافة والنقل⁽⁴⁾. ومن المهم أيضا وضع صكوك عامة أخرى بشأن الحق في التنظيم والمساواة في الأجر ومنع التمييز⁽⁵⁾.

14 - وهناك سكان إضافيان لهما صلة بالموضوع اعتمدتهما منظمة العمل الدولية. فقد أقرت المنظمة، في قرارها لعام 2002 بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير الرسمي، بنقشي أوجه القصور المتصلة بالعمل اللائق في الاقتصاد غير الرسمي، حيث لا يستطيع العديد من العمال الحصول على حقوقهم الأساسية على نحو فعال، وأهابت بالدول أن تتخذ التدابير التشريعية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من التدابير اللازمة لحماية العاملين في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بتيسير الحصول على التعليم والخدمات العامة والعمل اللائق والتمويل. وتشجّع المنظمات العمالية أيضا على توسيع نطاق تمثيلها في الاقتصاد غير الرسمي. وتقر منظمة العمل الدولية، في توصيتها رقم 204 بشأن الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي (عام 2015)، بأهمية هذا الانتقال في تحقيق العمل اللائق للجميع، وتحدد عددا من المبادئ وتكرر التأكيد على التدابير الواجب اتخاذها الواردة في القرار المذكور أعلاه.

رابعاً - تعريف الاقتصاد غير الرسمي وخصائصه

15 - تشير التقديرات، على الصعيد العالمي، إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل 61,2 في المائة من جميع العمالة، وهو ما يشكل بليونَي عامل وعاملة⁽⁶⁾. وعلى الصعيد الإقليمي، تبلغ نسبة العمالة غير الرسمية 85,8 في المائة في أفريقيا، و 68,2 في المائة في آسيا والمحيط الهادئ، و 68,6 في المائة في الدول العربية، و 40 في المائة في الأمريكتين، و 25,1 في المائة في أوروبا ووسط آسيا. وتنتشر العمالة في الاقتصاد غير الرسمي بشكل أكبر في الاقتصادات الناشئة والنامية (بنسبة 67,4 في المائة و 89,8 في المائة، على التوالي)، مما يدل على أن ارتفاع مستوى التنمية يؤدي إلى انخفاض العمالة غير الرسمية.

16 - ولا يوجد تعريف متفق عليه دولياً لمصطلح "الاقتصاد غير الرسمي"، لكن منظمة العمل الدولية، في الفقرة 3 من قرارها بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير الرسمي لعام 2002، عرفت بأنه "جميع الأنشطة الاقتصادية المضطّعة بها من جانب العمال والوحدات الاقتصادية، والتي لا تحظى - بحكم القانون أو الممارسة - بتغطية أو بتغطية كافية بواسطة ترتيبات رسمية"⁽⁷⁾. وفي الفقرة نفسها، ذُكر أن الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد غير الرسمي إما أنها يُضطّع بها خارج نطاق سلطة القانون أو أنها وإن كانت

(3) المادة 9؛ والتعليق العام رقم 19 (2007) بشأن الحق في الضمان الاجتماعي.

(4) اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الإجازات المدفوعة الأجر (الزراعة)، 1952 (رقم 101)؛ واتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، 2001 (رقم 184). واتفاقية السلامة والصحة في البناء، 1988 (رقم 167)؛ واتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين، 2011 (رقم 189)؛ واتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك، 2007 (رقم 188)؛ واتفاقية ظروف العمل (الفنادق والمطاعم)، 1991 (رقم 172)؛ واتفاقية ساعات العمل وفترات الراحة (النقل البري)، 1979 (رقم 153).

(5) اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948 (رقم 87)؛ واتفاقية المساواة في الأجور، 1951 (رقم 100)؛ واتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، 1958 (رقم 111).

(6) ILO, *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture* (Geneva, 2018), p. 13

(7) تم تأكيد التعريف نفسه في التوصية رقم 204 بشأن الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي (2015).

ضمن سلطة القانون، فإن القانون لا يطبق أو ينفذ في الممارسة العملية. وتظهر العديد من وثائق المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص فهما مماثلاً، وإن كان هناك اعتراف مترام ببعض الاختلافات، مثل إدماج الاقتصاد السري أو الاقتصاد غير القانوني.

17 - وانطلاقاً من هذا التعريف الأساسي، يمكن تحديد بعض الخصائص الرئيسية. فكثير من الوظائف في الاقتصاد غير الرسمي غير معلن عنها أو غير مسجلة، وتستند علاقات العمل أساساً إلى العمالة العرضية أو القرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية عوضاً عن الترتيبات التعاقدية بضمانات رسمية⁽⁸⁾. وبعبارة أخرى، كثيراً ما لا تخضع العمالة في الاقتصاد غير الرسمي للتنظيم أو التغطية الكافية ضمن التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والحماية الاجتماعية⁽⁹⁾. ويعزى هذا النقص في التنظيم أو التغطية جزئياً إلى أن العديد من العمال ومؤسسات الأعمال التجارية الناشطين في القطاع غير الرسمي لا يدفعون ضرائب الدخل وغيرها من الضرائب أو لا يساهمون في خطط الضمان الاجتماعي⁽¹⁰⁾، وهي حالات أُبلغ عنها في جميع مناطق العالم.

18 - وفيما يتعلق بظروف العمل، فإن العديد من الوظائف في الاقتصاد غير الرسمي ليس لها ساعات عمل محددة سلفاً وتتسم بطابع مؤقت دون ضمان للأمن الوظيفي على المدى الطويل. وتشكل هذه الوظائف المزعومة ذات "العقود المغفلة الساعات" مثلاً جيداً. وتشير التقديرات في هذا الصدد إلى أن 56,7 في المائة من العمال على الصعيد العالمي يعيشون في هذه الوضعية، مع وجود نسبة مئوية أعلى في الدول المنخفضة الدخل (87,1 في المائة) مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع (17,7 في المائة)⁽¹¹⁾. ويشكل ارتفاع معدل دوران القوى العاملة⁽¹²⁾ جانباً آخر من جوانب الاقتصاد غير الرسمي.

19 - وكل هذا بدوره يعني أن العاملين في القطاع غير الرسمي يواجهون خطراً أكبر لتعرضهم للبطالة في خلال مهلة قصيرة⁽¹³⁾. ولا يستطيع الاقتصاد الرسمي استيعاب هؤلاء العمال بسبب افتقارهم في كثير من الأحيان إلى التعليم والتدريب المهني أو التدريب على المهارات. وهذا، إلى جانب الافتقار إلى الحماية الاجتماعية والمهنية، يدفعهم أكثر إلى مزيد من الفقر ويجعلهم أكثر عرضة لأشكال الرق المعاصرة لأن

(8) وثائق معلومات مقدمة من رومانيا، والمكسيك، ومنغوليا، وموريشيوس، ومركز المساعدة القانونية لمكافحة العمل بالسخرة في البرازيل، والشبكة الدولية للتضامن مع الداليت، ومنبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير النظاميين، ومختبر الحقوق.

(9) تقرير المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل (2003)، الصفحة 14 من النص الأصلي؛ و European Parliament, "The Informal Economy and Coronavirus in Latin America" (May 2021), p. 2.

(10) وثائق معلومات مقدمة من رومانيا، والمغرب، معهد الحقائق والمعايير (Facts and Norms)، ولجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا، ومنظمة الحرية للأطفال المستعبدين (Restavek Freedom).

(11) ILO, *Women and Men in the Informal Economy*, p. 59.

(12) ILO, *Organizing Informal Economy Workers into Trade Unions* (Geneva, 2019), p. 43.

(13) F. Ohnsorge and S. Yu, (eds.), Overview, *The Long Shadow of Informality: Challenges and Policies* (International Bank for Reconstruction and Development/World Bank, 2021), p. 3؛ و International Monetary Fund (IMF), "Measuring the Informal Economy" (February 2021), p. 8.

خياراتهم محدودة للغاية لتغطية نفقاتهم. وكان هذا واضحا بشكل خاص خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عندما فقد عدد كبير من العاملين في القطاع غير الرسمي وظائفهم⁽¹⁴⁾.

20 - وفيما يتعلق بالجوانب الأخرى للاقتصاد غير الرسمي، كثيرا ما تكون بيئة العمل غير آمنة وغير صحية، وتميل أجور العمال إلى أن تكون أقل مما هي عليه في الاقتصاد الرسمي. وهذا بدوره يعني أن العاملين في القطاع غير الرسمي غالبا ما يضطرون إلى العمل لساعات أطول. ولا بد من التشديد على الفجوة في الأجور بين الجنسين لأن المرأة تكسب أقل من الرجل في مختلف أنحاء العالم⁽¹⁵⁾. وهناك فئات أخرى تعاني من الهشاشة بشكل خاص، مثل الأقليات، والأشخاص الذين يتعرضون للتمييز على أساس نوع عملهم أو نسبهم، والعمال المهاجرين، الذين كثيرا ما يجبرون على العمل بأجر منخفض أو حتى بدون أجر في ظل ظروف عمل قاسية، مما قد يرقى إلى مستوى السخرة أو الاسترقاق⁽¹⁶⁾.

21 - ومن الشائع أن تكون فرص الحصول على الضمان الاجتماعي وغيره من الاستحقاقات في الاقتصاد غير الرسمي محدودة أو معدومة. ففي تايلند وفانواتو وفيت نام ومصر⁽¹⁷⁾، على سبيل المثال، لا تمنح في كثير من الأحيان إجازات سنوية ومرضية للعاملين في القطاع غير الرسمي. ولا يشمل نظام الضمان الاجتماعي العمل غير الرسمي في الكامبيرون وغينيا وكازاخستان⁽¹⁸⁾. وفي دومينيكا، يُستبعد العمال المنزليون من تدابير الحماية، مثل تعويض الزيادة عن الحاجة، ولا يتعين على الأسر المعيشية التي توظفهم أن تزودهم بعقد مكتوب⁽¹⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تعيد التقارير بأن أفراد طائفة مصنفة (أو من يسمون بالدايت) في جنوب آسيا، الذين يعمل معظمهم في الاقتصاد غير الرسمي بسبب أشكال التمييز المتداخلة المتجذرة، لا يحصلون على ما يكفي من خدمات الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية وغير ذلك من الخطط ذات الصلة⁽²⁰⁾.

22 - وكثيرا ما يكون الحصول على الرعاية الصحية الكافية بين العاملين في القطاع غير الرسمي محدودا أيضا لأن العديد منهم لا يستطيعون دفع تكاليف التأمين⁽²¹⁾. وهذا يؤدي إلى شواغل إضافية لأن معدل الحوادث والأمراض المهنية أعلى بكثير في الاقتصاد غير الرسمي، بالنظر إلى أن العديد من هؤلاء

T. Obokata, et al, "Good Practice in Protecting People from Modern Slavery during the COVID-19 (14) Pandemic" (Modern Slavery and Human Rights Policy and Evidence Centre, 2021), p. 14

(15) E/C.12/SEN/CO/3، الفقرة 19؛ وA/HRC/51/26/Add.1، الفقرة 37.

(16) A/HRC/51/26، الفقرتان 43 و 61.

(17) ILO, *Women and Men in the Informal Economy*, p. 60; و A. Ciccone, M. Roncarati and

T. Chaykamhang, "The Challenges of Youth and Informal Employment in Selected Asia-Pacific Countries" (Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, 2019), p. 14

(18) E/C.12/CMR/CO/4، الفقرة 32؛ و E/C.12/GIN/CO/1، الفقرة 26؛ و E/C.12/KAZ/CO/2، الفقرة 34.

(19) انظر: Commonwealth Human Rights Initiative, "Domestic Work is Work: Using ILO Convention 189 to Protect Workers' Rights Across the Commonwealth" (2021), p. 37

(20) A/HRC/51/26، الفقرة 12؛ وورقة معلومات مقدمة من الشبكة الدولية للتضامن مع الدايت.

(21) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Tackling Vulnerability in the Informal Economy* (Paris, 2019), p. 80

العمال يضطرون إلى العمل في بيئة عمل تتطلب جهدا بدنيا وعقليا أو تتسم بالمخاطر أو الأضرار، مقارنة بالعمال في الاقتصاد الرسمي.

23 - وعلاوة على ذلك، وخلافا للعمال في القطاع الرسمي، فإن القدرة التفاوضية للعمال في القطاع غير الرسمي ضعيفة، لأن العديد منهم غير ممثلين تمثيلا مناسباً في النقابات العمالية أو رابطات أرباب العمل، ولا يستطيعون تنظيم أنفسهم بفعالية للتفاوض بشأن قضايا تشمل الأجور وساعات العمل والصحة والسلامة المهنيين⁽²²⁾. ويواجه المهاجرون، ولا سيما أولئك الذين هم في وضع هجرة غير نظامية، صعوبات أكبر في تكوين النقابات⁽²³⁾. وخلص القول أن أوجه القصور في العمل اللائق وكذلك المؤشرات على وجود السخرة منتشرة في الاقتصاد غير الرسمي، كما أن المعايير الدولية المنطبقة لا تنفذ على النحو السليم في الممارسة العملية.

24 - وعلى الصعيد العالمي، تنتشر العمالة غير الرسمية بشكل أوسع في المناطق الريفية (80 في المائة) في قطاعات مثل الزراعة والثروة الحيوانية والتعدين، مقارنة بالمناطق الحضرية (43,7 في المائة)⁽²⁴⁾. ومن المرجح أن تعمل المرأة الريفية في القطاع غير الرسمي أكثر من الرجل⁽²⁵⁾. بيد أن العمالة غير الرسمية منتشرة أيضا في المناطق الحضرية، في قطاعات تشمل إنتاج الملابس والبناء والصناعة التحويلية والاشتغال بالجنس⁽²⁶⁾. وفي العديد من البلدان، تفيد التقارير بأن الأسر الريفية والحضرية الفقيرة ترسل أطفالها إلى الأسر المعيشية الغنية حتى يتمكنوا من الحصول على العمل والتعليم⁽²⁷⁾.

25 - ووفقا لمنظمة العمل الدولية، لا يشمل الاقتصاد غير الرسمي الأنشطة غير المشروعة، مثل توفير الخدمات أو إنتاج أو بيع أو حيازة أو استخدام السلع التي يحظرها القانون، بما في ذلك إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وصنع الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، والاتجار بالأشخاص، وغسل الأموال، على النحو المحدد في المعاهدات الدولية ذات الصلة⁽²⁸⁾. بيد أن المقرر الخاص يرى أن هذا النهج يثير تساؤلات من منظور حقوق الإنسان، بحيث يجبر العديد من العمال على

(22) المرجع نفسه، الصفحة 78؛ وقرار منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير الرسمي، الفقرة 9 من النص الأصلي؛ و ILO, *Organising Informal Economy Workers* (Geneva, 2019), p. 43.

(23) A. Triandafyllidou and L. Bartolini, "Irregular Migration and Irregular Work: A Chicken and Egg Dilemma", in *Migrants with Irregular Status in Europe: Evolving Conceptual and Policy Challenges*, S. Spencer and A. Triandafyllidou (eds.), (Springer, 2020), pp. 139-164.

(24) ورقات معلومات مقدمة من تحالف القطاع الخاص من أجل مجتمعات قادرة على الصمود أمام الكوارث، ومعهد الحقائق والمعايير، ومركز المساعدة القانونية لمكافحة العمل بالسخرة في البرازيل. و F. Ohnsorge, Y. Okawa and S. Yu, "Lagging and Behind: Informality and Development" in *The Long Shadow of Informality*, p. 132 ILO, Women and Men in the Informal Economy, p. 20.

(25) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 34 (2016) بشأن حقوق المرأة الريفية، الفقرة 48.

(26) ورقتا معلومات مقدمتان من منغوليا ومعهد الحقائق والمعايير.

(27) ورقة معلومات مقدمة من منظمة الحرية للأطفال المستعبدين؛ و A/HRC/45/8/Add.1، الفقرة 39.

(28) توصية منظمة العمل الدولية رقم 204، الفقرة 2.

القيام بأنشطة غير قانونية، ترقى إلى مستوى أشكال الرق المعاصرة، ويضلع فيها مجرمون ينتمي كثيرون منهم إلى جماعات إجرامية منظمة متطورة⁽²⁹⁾.

26 - كما أن التمييز على أساس الشرعية يسبب صعوبات مفاهيمية لبعض الأنشطة المدرة للدخل. فلاشتغال بالجنس مثال جيد على ذلك لأنه قانوني في بعض الدول ومحظور في دول أخرى. كما تم إضفاء الصفة القانونية على إنتاج وبيع بعض المخدرات، مثل القنب، في عدد متزايد من الدول. وبالتالي فإن استبعاد هذه الأنشطة يزيد من خطر وصم فئة معينة من العمال بشكل أكبر. وبهذا المعنى، يعتمد المقرر الخاص فهما أوسع نطاقا للاقتصاد غير الرسمي ليشمل الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة عند الاقتضاء.

خامسا - الدوافع المؤدية للعمالة غير الرسمية

27 - هناك العديد من الدوافع المترابطة المؤدية للعمالة غير الرسمية. فبدأي ذي بدء، من المرجح أن تعمل الأسر المعيشية الفقيرة في الاقتصاد غير الرسمي. ويمنع الفقر الأطفال من الحصول على التعليم ويزيد من خطر عمالة الأطفال. ويؤدي افتقارهم إلى فرص الحصول على التعليم والتدريب المهني إلى انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب والمهارات لديهم، مما يحد بشدة من فرص حصولهم على العمل اللائق. وقد أشير في هذا الصدد إلى أن 93,8 في المائة من العمال ذوي المستوى التعليمي المنخفض أو الذين لم يحصلوا على تعليم يعملون في الاقتصاد غير الرسمي⁽³⁰⁾. ويدفع انخفاض الأجور والمهارات، والافتقار إلى شبكات الأمان الاجتماعي الكافية، العاملين في القطاع غير الرسمي إلى مزيد من الفقر ويزيد من خطر وقوعهم ضحية لأشكال الرق المعاصرة⁽³¹⁾.

28 - والتمييز هو دافع آخر من الدوافع المترابطة. فالوصول إلى التعليم والعمل اللائق محدود للغاية أو حتى غير متاح بالنسبة للسكان المهمشين، ويشمل ذلك الأقليات الإثنية أو اللغوية أو الدينية، والمجتمعات المحلية التي تتعرض للتمييز على أساس نوع عملها أو نسلها، والسكان الأصليين، والعمال المهاجرين، والعمال كبار السن، والعمال ذوي الإعاقة، بسبب أشكال التمييز المتداخلة. وبالإضافة إلى ذلك، تتعرض النساء من بين هذه الفئات للتمييز الجنساني. ويجبر الإقصاء وعدم المساواة الناتجان عن ذلك هؤلاء السكان المهمشين على قبول وظائف في الاقتصاد غير الرسمي قد تتطوي على الاستغلال أو سوء المعاملة. وفي حين أن الدول في جميع أنحاء العالم سنت قوانين لمكافحة التمييز، فإن حقيقة أن هذه الفئات السكانية الضعيفة تمثل تمثيلا غير متناسب في الاقتصاد غير الرسمي تدل على أن تلك القوانين لا تنفذ بفعالية في الممارسة العملية.

29 - وبالإضافة إلى ذلك، فإن المتطلبات والتكاليف المرتفعة المرتبطة بإضفاء الطابع الرسمي تسهم أيضا في إدامة العمالة غير الرسمية⁽³²⁾. وغالبا ما تثبط مؤسسات الأعمال التجارية الناشطة في القطاع

(29) A/76/170، الفقرات 22 إلى 24.

(30) OECD, *Tackling Vulnerability*, p. 33.

(31) African Development Bank, *African Economic Outlook 2019* (Abidjan, 2019), p. 47.

(32) ورقتا معلومات مقدمتان من منغوليا والمغرب؛ و Shova Thapa Karki et al, "To Formalize or Not to Formalize: Women Entrepreneurs' Sensemaking of Business Registration in the Context of Nepal", *Journal of Business Ethics*, vol. 173 (2021) pp. 687 and 699.

غير الرسمي عن التسجيل الرسمي بسبب أعباء الضرائب والضمان الاجتماعي، أو البيروقراطية المفرطة، أو الرسوم المرتفعة المتكبدة أثناء العملية⁽³³⁾. ومن النقاط ذات الصلة بذلك عدم إمكانية حصول العمال ومؤسسات الأعمال التجارية الناشطين في القطاع غير الرسمي على الخدمات المالية. فالعديد من العمال ليس لديهم حسابات مصرفية⁽³⁴⁾، وعدم قدرتهم على الحصول على ائتمان أو قرض يعني أن عليهم البقاء ضمن الاقتصاد غير الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك، قد يضطر العاملون في القطاع غير الرسمي إلى التماس المساعدة من المقرضين غير المنظمين وغير الرسميين الذين قد يفرضون عليهم فوائد غير معقولة، وهو ما قد يدفعهم إلى الوقوع في براثن إيسار الدين. وهذا ما لاحظته المقرر الخاص خلال زيارته إلى سري لانكا في عام 2021⁽³⁵⁾. كما أن العاملات في القطاع غير الرسمي يعانين من أوضاع أكثر سوءاً.

30 - ومن المهم أيضاً الاعتراف بأن طلب المستهلكين على السلع والخدمات يسهم في تيسير العمالة غير الرسمية. وهذا واضح في مختلف القطاعات، بما في ذلك في قطاعي الزراعة وصناعة الملابس. كما أن الطلب على العمل المنزلي والعمل في مجال الرعاية لا يزال قائماً أو في ازدياد، ولا سيما في الدول المتقدمة النمو⁽³⁶⁾. وثمة بعد إضافي يتمثل في هجرة العمال الأجانب لتعويض النقص في اليد العاملة في قطاعات معينة، حيث توجد معظم الوظائف في الاقتصاد غير الرسمي. وعندما تقيد دول المقصد المسارات المنتظمة للهجرة من أجل العمل أو لا توفرها، فإن ذلك كثيراً ما يشجع المهاجرين على السفر عبر قنوات غير نظامية باستخدام المتجرين والمهربين⁽³⁷⁾، مما يزيد كثيراً من مخاطر أشكال الرق المعاصرة.

سادساً - ملامح العاملين في الاقتصاد غير الرسمي

31 - بغية توفير حماية مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للعاملين في القطاع غير الرسمي الذين يقعون ضحايا لأشكال الرق المعاصرة، من المهم اكتساب مزيد من التنصر في ملامحهم الشخصية. فبادئ ذي بدء، ومن حيث التمثيل الجنساني، تفيد التقارير بأن العمالة غير الرسمية تعد مصدراً لعمالة الرجال (63 في المائة) أكبر منه لعمالة النساء (58,1 في المائة) على الصعيد العالمي⁽³⁸⁾. وتلاحظ منظمة العمل الدولية في هذا الصدد أن من بين 2 بليون شخص من العاملين في القطاع غير الرسمي، هناك 740 مليون امرأة. وأبلغ عن هيمنة الذكور في دول من بينها البرازيل وسيشيل والمكسيك ومنغوليا⁽³⁹⁾.

32 - بيد أن التوازن بين الجنسين يختلف من منطقة إلى أخرى. فهناك عدد أكبر من العاملات في القطاع غير الرسمي في الدول النامية⁽⁴⁰⁾ مقارنة بالدول المتقدمة النمو. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، تفيد

(33) ورقات معلومات مقدمة من تركيا، وسيشيل، ومؤسسة تعزيز الديمقراطية (Fundación para la Democracia)، ومنظمة الحرية للأطفال المستعبدين.

(34) ورقة معلومات مقدمة من سيشيل.

(35) A/HRC/51/26/Add.1، الفقرات 44 إلى 49.

(36) ورقة معلومات مقدمة من مبادرة الكمنولث لحقوق الإنسان.

(37) ورقة معلومات مقدمة من منبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير النظاميين.

(38) ILO, *Women and Men in the Informal Economy*, p. 20

(39) ورقات معلومات مقدمة من سيشيل والمكسيك ومنغوليا ومركز المساعدة القانونية لمكافحة العمل بالسخرة في البرازيل.

(40) *Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing, Women and Men in the Informal Economy – A Statistical Brief* (Geneva, 2019), p. 4؛ انظر أيضاً: ILO, *Women and Men in the Informal*

التقارير بأن 89,7 في المائة من النساء يعملن في الاقتصاد غير الرسمي⁽⁴¹⁾. وتبرز صورة مماثلة في بعض الدول في آسيا، مثل إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار، ولوحظ أيضا ارتفاع معدلات العمالة غير الرسمية بين النساء في أمريكا اللاتينية وتركيا⁽⁴²⁾. وهناك أدلة واضحة على التفرقة بين الجنسين في العمالة غير الرسمية. وهناك وظائف معينة، مثل وظائف صناعة الملابس وجمع النفايات والعمل المنزلي، تتسم بنسبة عالية من الجنسة، بحيث يتم توظيف عدد أكبر من العاملات⁽⁴³⁾.

33 - وفيما يتعلق بسن العمال، تفيد التقارير بأن العمالة في القطاع غير الرسمي أعلى بالنسبة للشباب (الأعمار بين 15 و 24 عاما). وعلى الصعيد العالمي، فإن نسبة أكبر من الشباب (77 في المائة أو 328 مليوناً) الذين ينتمون إلى تلك الفئة العمرية تعمل في القطاع غير الرسمي، مقارنة بالعمال البالغين من العمر أكثر من ذلك (60 في المائة)⁽⁴⁴⁾. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يرتفع هذا الرقم بشكل أكبر، إذ يبلغ 86,3 في المائة⁽⁴⁵⁾. وأفيد بأن إمكانية حصول العمال الشباب على الاستحقاقات، بما فيها الإجازات السنوية أو المرضية واشتراكات المعاشات التقاعدية وتغطية التأمين الطبي، مقيدة أو منعدمة في بنغلاديش وفيت نام وكمبوديا ونيبال⁽⁴⁶⁾. بيد أن العمل غير الرسمي في صفوف الشباب يبرز أيضا في الدول المتقدمة النمو، بما فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁷⁾.

34 - وعلاوة على ذلك، فإن عمالة الأطفال منتشرة في الاقتصاد غير الرسمي. وكما ذكر أعلاه، فإن الأسر الفقيرة التي ليس لديها دخل مضمون ولا تستفيد من شبكات الأمان الاجتماعي تشجع أطفالها على العمل في الاقتصاد غير الرسمي. ومما يثير القلق بوجه خاص قيام الأطفال بأعمال خطيرة أو أعمال تتطلب جهدا بدنيا وعقليا أو تتسم بالمخاطر أو الأضرار، وهو ما أبلغ عنه في دول من بينها البرازيل وتايلند وتركمانستان والسنغال وطاجيكستان وغانا وغينيا والكاميرون والمكسيك والهند⁽⁴⁸⁾. وعثر أيضا على حالات

Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC) and ILO, "The Economy, p. 4 و؛ COVID-19 pandemic could increase child labour in Latin America and the Caribbean" (2020), p. 6

.ILO, *Women and Men in the Informal Economy*, p. 20 (41)

وقرنا معلومات مقدمتان من تركيا ومؤسسة تعزيز الديمقراطية؛ و Quyhn Anh Nguyen and Nuno Meira Simoes da Cunha, *Extension of Social Security to Workers in the Informal Employment in the ASEAN Region* (ILO, 2019), p. 15

ECLAC and ILO, "Employment Situation in Latin America و ورقة معلومات مقدمة من معهد الحقائق والمعايير؛ و E/C.12/BRA/Q/3، الفقرة 15؛ و E/C.12/CMR/CO/4، الفقرة 42؛ ILO, *Interactions between Workers' Organisations and the Caribbean*" (Santiago, 2020), p. 40 و؛ *Workers in the Informal Economy: A Compendium of Practice* (Geneva, 2019), pp. 49 and 83

.ILO Monitor, "COVID-19 and the World of Work" (fourth edition), (Geneva, 2020) (44)

.A. Ciccone et al, "The Challenges of Youth", p. 4 (45)

(46) المرجع نفسه، الصفحة 15.

www.ilo.org/ ILO, The informal economy in selected European Union countries، متاح على الرابط: www.ilo.org/budapest/WCMS_751321/lang--en/index.htm (47)

(48) ورقة معلومات مقدمة من المكسيك؛ و E/C.12/BRA/Q/3، الفقرة 15؛ و E/C.12/CMR/CO/4، الفقرة 42؛ و A/HRC/37/3؛ و CRC/C/TJK/CO/3-5، الفقرة 43؛ و A/HRC/39/3، الفقرة 114؛ و E/C.12/SEN/CO/3، الفقرة 19؛ و CERD/C/THA/CO/4-8، الفقرة 29.

للاسترقاق المنزلي للأطفال في كوستاريكا وهايتي⁽⁴⁹⁾، وفي توغو وسري لانكا⁽⁵⁰⁾. وتفيد التقارير بأن قوانين العمل المحلية في مختلف الدول لا تحمي الأطفال العاملين في الاقتصاد غير الرسمي⁽⁵¹⁾.

35 - وبالمثل، يعمل ما نسبته 77,9 في المائة من كبار السن في وظائف بالقطاع غير الرسمي⁽⁵²⁾. ويشكل انعدام الأمن في الدخل مصدر قلق بالغ لكبار السن في جميع مناطق العالم، مما يجبرهم على مواصلة العمل أو العودة إليه. أما الذين عملوا في الاقتصاد غير الرسمي طوال حياتهم، فإنهم يجدون أنفسهم في وضع أكثر سوءاً لأنهم لم يدفعوا اشتراكات كافية في الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية⁽⁵³⁾. وتتسم العديد من الوظائف في الاقتصاد غير الرسمي، مثل العمل المنزلي والبيع في الطريق وجمع النفايات، بظروف عمل استغلالية تؤثر بلا شك على الرفاه العقلي والبدني للعمال من كبار السن وعلى إمكانية حصولهم على الحقوق الأساسية بشكل عام.

36 - وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يعمل الأشخاص من ذوي الإعاقة في الاقتصاد غير الرسمي. وقد يكون مرد ذلك إلى التمييز، لأن أرباب العمل في الاقتصاد الرسمي قد يترددون في توظيف عمال من ذوي الإعاقة⁽⁵⁴⁾. كما أنهم يكسبون أجوراً أقل من العمال من غير ذوي الإعاقة⁽⁵⁵⁾. وتواجه النساء ذوات الإعاقة خطراً متزايداً للاستغلال في العمل والاستغلال الجنسي في الاقتصاد غير الرسمي وفي العمل بدون أجر⁽⁵⁶⁾. وكان لجائحة كوفيد-19 تأثير سلبي بشكل خاص على هذه الفئة بحيث فقد العديد من العمال ذوي الإعاقة وظائفهم، مما دفع بهم إلى مزيد من الفقر بسبب عدم إمكانية الحصول على خدمات الضمان الاجتماعي⁽⁵⁷⁾. وفي هذا الصدد، أبلغ عن زيادة حالات التسول في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة خلال جائحة كوفيد-19 في دول من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي⁽⁵⁸⁾.

37 - وتمثل الأقليات الإثنية أو الدينية أو اللغوية تمثيلاً غير متناسب في الاقتصاد غير الرسمي في مختلف أنحاء العالم، لأن العديد من هؤلاء الأشخاص يفتقرون إلى فرص العمل اللائق مقارنة ببقية السكان

(49) A/HRC/50/15؛ وورقة معلومات مقدمة من منظمة الحرية للأطفال المستعبدين.

(50) CRC/C/CRI/CO/5-6، الفقرة 45؛ و A/HRC/50/15؛ و A/HRC/45/8/Add.1، الفقرات 38 إلى 44؛ و A/HRC/51/26/Add.1، الفقرتان 30 و 31.

(51) United States of America Department of Labor, "2020 Findings on the Worst Forms of Child Labour" (2021), p. 42.

(52) ILO, Women and Men in the Informal Economy, p. 19 و OECD, Tackling Vulnerability, p. 31.

(53) OECD, Tackling Vulnerability, p. 84؛ ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 27 (2010) بشأن المسنات وحماية حقوقهن الإنسانية، الفقرة 20.

(54) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الاستثناء إلى المساواة: أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (جنيف 2007)، الفصل 6.

(55) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الإعاقة والتنمية (نيويورك، 2019)، الصفحة 155.

(56) اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مشروع التعليق العام بشأن المادة 27 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الفقرة 64.

(57) OHCHR and United Nations Partnership on the Rights of Persons with Disabilities, "The socioeconomic impact of COVID-19 on persons with disabilities" (May 2021), pp. 41, 45 and 51.

(58) المرجع نفسه، الصفحة 36؛ و United Nations Educational, Cultural and Scientific Organization (UNESCO), "Rapid Impact Assessment of COVID-19 on Persons with Disabilities in Zimbabwe" (Harare, 2020), p. 10.

لأسباب منها التمييز القائم من قبل والتفاوت الاجتماعي والاستبعاد⁽⁵⁹⁾. فعلى سبيل المثال، تعيد التقارير بأن 66 في المائة من جامعي النفايات في البرازيل هم من المنحدرين من أصل أفريقي⁽⁶⁰⁾. وهناك أيضا تركيز عال للعمال العجر في الاقتصاد غير الرسمي في كل من أوزبكستان والجمهورية التشيكية ولاتفيا⁽⁶¹⁾. وفي نيوزيلندا، أفيد بأن الأقليات الإثنية تتلقى وعودا بالعمل في الاقتصاد الرسمي، ولكنها عوضا عن ذلك كثيرا ما تعاني من أشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك في مجال العمل التطوعي⁽⁶²⁾. كما أن فئات الأشخاص أو المجتمعات المحلية التي تتعرض للتمييز على أساس نوع عملهم أو نسبهم غالبا ما تعمل في الاقتصاد غير الرسمي، بما في ذلك في الأعمال الخطرة وغير الكريمة، مثل جمع الفضلات باليد⁽⁶³⁾.

38 - وينبغي أيضا تسليط الضوء على أن 86,3 في المائة من السكان الأصليين في العالم يعملون في القطاع غير الرسمي، مقارنة بنسبة 63 في المائة بالنسبة للسكان غير الأصليين⁽⁶⁴⁾. ويعيش العديد منهم في المناطق الريفية وينخرطون في أنشطة الزراعة والصناعة التحويلية والتعدين والبناء⁽⁶⁵⁾. وتنتشر العمالة غير الرسمية بين السكان الأصليين بشكل أكبر في الاقتصادات الناشئة والنامية مثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي⁽⁶⁶⁾، وكذلك في مناطق أخرى. ففي نيوزيلندا، على سبيل المثال، تعيد التقارير بأن معدل البطالة بين السكان الأصليين من الماوري أعلى من غيرهم، مما يدفعهم إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي⁽⁶⁷⁾. كذلك، فإن عدد النساء من السكان الأصليين اللاتي يعملن في الاقتصاد غير الرسمي أكبر من عدد الرجال العاملين فيه من السكان الأصليين⁽⁶⁸⁾.

39 - وأخيرا، يعمل المهاجرون المحليون والدوليون في مختلف أنحاء العالم، بمن فيهم المشردون⁽⁶⁹⁾، في الغالب في الاقتصاد غير الرسمي⁽⁷⁰⁾. فبالنسبة للمهاجرين الدوليين، كثيرا ما يمنع ذوو الوضع غير القانوني من الانخراط في الاقتصاد الرسمي فينتهي بهم المطاف في وظائف غير معلنة وغير منظمة⁽⁷¹⁾. كما أن

(59) ورقات معلومات مقدمة من ARIZE، ولجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا، ومبني التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة، ومختبر الحقوق، وجامعة دي مونتنفورت؛ وانظر أيضا: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "Impact of COVID-19 on Informal Workers" (Rome, April 2020), p. 3.

(60) ILO, *A Compendium of Practice*, p. 80.

(61) CERD/C/CZE/CO/12-13، الفقرة 15؛ و E/C.12/LVA/CO/2، الفقرة 23؛ و CERD/C/UZB/CO/10-12، الفقرة 12.

(62) ورقة معلومات مقدمة من لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

(63) A/HRC/51/26، الفقرات 12 و 26 و 27.

(64) ILO, *Implementing the ILO Indigenous and Tribal Peoples Convention No. 169: Towards and inclusive, sustainable and just future* (Geneva, 2020), p. 16.

(65) المرجع نفسه، الصفحتان 87 و 89، وورقة معلومات مقدمة من مركز المساعدة القانونية لمكافحة العمل بالسخرة في البرازيل.

(66) ILO, *Implementing the ILO Indigenous and Tribal Peoples Convention No. 169*, p. 85.

(67) E/C.12/NZL/CO/4، الفقرة 23؛ وورقة معلومات مقدمة من لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

(68) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، مشروع التوصية العامة رقم 39 بشأن حقوق نساء وقتيات الشعوب الأصلية، الفقرة 57.

(69) A/HRC/48/52، الفقرات 26 إلى 30.

(70) E/C.12/UKR/CO/7، الفقرة 25؛ و E/C.12/KAZ/CO/2، الفقرة 29.

(71) ورقات معلومات مقدمة من FLEX، ومنظمة لاسترداد الدولية، ومبني التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة، ومختبر الحقوق، وجامعة دي مونتنفورت؛

وضعهم يجعل من الصعب حصولهم على الحماية الاجتماعية والحماية الأوسع نطاقاً⁽⁷²⁾. وحتى عند الحصول على وضع نظامي من حيث الهجرة، يواجه العديد من المهاجرين أشكالاً متداخلة من التمييز، مما يجعلهم عرضة لأشكال الرق المعاصرة. وهذا هو الحال بالنسبة للعمال المهاجرين النيكاراغويين في شيلي⁽⁷³⁾ والعمال المهاجرين الأفارقة والآسيويين في الشرق الأوسط⁽⁷⁴⁾.

سابعاً - قطاعات العمالة غير الرسمية المعرضة لخطر أشكال الرق المعاصرة

40 - لا تعاني جميع أشكال العمالة في الاقتصاد غير الرسمي من نقص في فرص العمل اللائق ولا تؤدي جميعها إلى أشكال معاصرة من الرق. فالعديد من العمال يختارون بحرية أو طواعية وظائف معينة في مثل هذه القطاعات. وقد تتناسب الترتيبات المؤقتة وغير المتفرغة أيضاً فئات معينة، مثل الآباء والشباب والعمال المهاجرين الموسميّين. وقد أوجدت رقمنة بعض الأعمال في ما يسمى باقتصاد العربة، مثل خدمات النقل والتوصيل، فرص عمل للكثيرين ومنحتهم حرية اختيار متى وأين يعملون وكم من الوقت يخصصونه للعمل. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل العمالة غير الرسمية مصدراً هاماً للدخل لعدد كبير من العمال، ولا سيما في بلدان الجنوب.

41 - بيد أن بعض القطاعات في الاقتصاد غير الرسمي تمثل خطراً أكبر للوقوع ضحية لأشكال الرق المعاصرة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك قطاع الزراعة، الذي يظهر أعلى مستوى من العمالة غير الرسمية، بنسبة 93,6 في المائة، مقارنة بغيره من القطاعات⁽⁷⁵⁾. والعمالة غير الرسمية سائدة في أفريقيا وآسيا والأمريكيتين وأوروبا⁽⁷⁶⁾، إذ يهاجر عدد كبير من العمال الموسميّين داخلياً وعبر الحدود الدولية للعمل في هذا القطاع على أساس مؤقت. وفي حين أن حالات العمل في قطاع الزراعة لا ترقى جميعها إلى مستوى أشكال الرق المعاصرة، فقد لوحظت حالات لعمالة الأطفال أو السخرة أو إفسار الدين في مناطق مختلفة، منها أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وأفريقيا، إضافة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي⁽⁷⁷⁾.

(72) F. Bartolini et al, “Migrant Key Workers and Social Cohesion in Europe: A Comparative Field Study” (Foundation for European Progressive Studies and Think-Tank for Action and Social Change, 2022), pp. 57 and 60

(73) ILO, *A Compendium of Practice*, p. 90

(74) Commonwealth Human Rights Initiative, “Domestic Work is Work”, p. 25

(75) ILO, *Women and Men in the Informal Economy*, p. 19

(76) D.S. Nightingale and S.A. Wander, “Informal and Nonstandard Forms of Employment in the United States” (The Urban Institute, 2011) و IMF, “Measuring the Informal Economy and Coronavirus”, p. 27

(77) ورقات معلومات مقدمة من رومانيا، وتركيا، تحالف القطاع الخاص من أجل مجتمعات قادرة على الصمود أمام الكوارث، ومؤسسة تعزيز الديمقراطية، والشبكة الدولية للتضامن مع الداليت؛ و European Parliament, “Migrant seasonal workers in the European agricultural sector” (February 2021) و L. Palumbo and A. Corrado (eds.), “Are Agri-Food Workers only Exploited in Southern Europe?” (Open Society Foundation, 2020) و Foundation, “Harnessing the Power of Business to End Modern Slavery” (2016)

42 - والعمل المنزلي و/أو العمل في مجال الرعاية هو مثال آخر على العمالة غير الرسمية التي تتطوي على درجات عالية من الاستغلال. وتفيد التقارير بأنه القطاع الأقل تنظيماً في جميع مناطق العالم⁽⁷⁸⁾، بحيث يعمل 81,2 في المائة من العمال بشكل غير رسمي⁽⁷⁹⁾. وتؤدي طبقات متعددة من المهام، مثل مسؤوليات الرعاية والأسرة المعيشية، وترتيبات العمل، بما في ذلك العيش داخل المنزل أو خارجه، ووجود أبواب عمل منفردين أو متعددين، وإشراك وكالات التوظيف، إلى ظهور تجزؤات تشريعية أو تنظيمية⁽⁸⁰⁾. وقد أبلغ في دول من بينها ألمانيا وإسبانيا وإسرائيل والمكسيك⁽⁸¹⁾ عن عدم دفع الأجور أو عن طول ساعات العمل وغير ذلك من ظروف العمل الاستغلالية، إضافة إلى الافتقار إلى الحماية الاجتماعية أو محدوديتها، وكذلك عدم القدرة على تغيير رب العمل، على سبيل المثال، بسبب نظام الكفالة في بعض دول الخليج أو برامج الكفالة في أماكن أخرى، كما هو الحال في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية⁽⁸²⁾. والنساء والأطفال والأقليات والعمال المهاجرون معرضون بشكل خاص لخطر الاسترقاق المنزلي⁽⁸³⁾.

43 - وبالإضافة إلى ذلك، فإن العاملين في قطاع الصناعة التحويلية معرضون لأشكال الرق المعاصرة. وتفيد التقارير بأن ما يقرب من 33 في المائة من مؤسسات الأعمال التجارية في هذه الصناعة مؤسسات غير رسمية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية⁽⁸⁴⁾. ويتسم هذا القطاع بكونه كثيف اليد العاملة ويتطلب جهداً بدنياً وغالباً ما يفترق إلى تدابير الصحة والسلامة الكافية لحماية السلامة العقلية والبدنية للعمال. وقد جرى توثيق حالات السخرة وإسار الدين التي يتعرض لها العمال في الصناعات التحويلية

(78) E/C.12/BOL/CO3 (2021)، الفقرة 28؛ و L. Acciari, “Decolonizing Labour, Reclaiming Subaltern Epistemologies: Brazilian Domestic Workers and the International Struggle for Labour Rights”, ILO, *A Compendium of Revista Contexto Internacional*, 41 (01), pp. 39 and 43 (April 2019) و *Practice*, pp. 29, 59 and 74.

(79) منظمة العمل الدولية، جعل العمل اللائق حقيقة واقعة لعاملات المنازل: التقدم المحرز والتوقعات بعد عشر سنوات من اعتماد اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين، 2011 (رقم 189) (جنيف، 2021).

(80) Platform for International Cooperation on Undocumented Migrants, “Step Up Efforts Towards Decent Work for Domestic Workers in the EU” (2021), pp. 13-14.

(81) المرجع نفسه، الصفحة 11؛ وورقتنا معلومات مقدمتان من إسرائيل والمكسيك.

(82) B.L. Nisrane, R. Ossewaarde and A. Nee, “The Exploitation Narratives and Coping Strategies of Ethiopian Women Return Migrants from the Arabian Gulf”, *Gender, Place and Culture*, vol. 27, iss. 4, p. 568 (2020).

(83) CMW/C/RWA/CO/2، الفقرة 29؛ و CMW/C/MDG/CO/1، الفقرة 29؛ وورقات معلومات مقدمة من تحالف القطاع الخاص من أجل مجتمعات قادرة على الصمود أمام الكوارث، ومبادرة الكمنولث لحقوق الإنسان، ومنبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة، ومنظمة الحرية للأطفال المستعبدين، ومختبر الحقوق.

(84) Ohnsorge and Yu, Overview, p. 7.

المتعلقة بالملابس وأقران الطوب في جنوب آسيا وجنوب شرقها توثيقاً جيداً⁽⁸⁵⁾، ولكن مثل هذه الحالات قد أبلغ عنها أيضاً في دول مثل كندا والمملكة المتحدة⁽⁸⁶⁾.

44 - والتعدين هو قطاع آخر معرض لخطر أشكال الرق المعاصرة. وعلى وجه الخصوص، أبلغ على نطاق واسع عن استخدام الأطفال في دول مثل أنغولا وبوركينا فاسو وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنغوليا⁽⁸⁷⁾. وتوجد عمالة الأطفال عادة في التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق⁽⁸⁸⁾، مما يشير إلى وجود درجة عالية من العمالة غير الرسمية. واعترُف أيضاً بظلول الجماعات الإجرامية المنظمة والجماعات المسلحة في هذا القطاع⁽⁸⁹⁾، مما يزيد من مستويات الإيذاء.

45 - وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يتسم قطاع البناء بالطابع المؤقت وغير المنتظم للعمالة، وبطول ساعات العمل، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية أو المهنية، وعدم كفاية شروط الصحة والسلامة في مكان العمل. وهذا أمر سائد في المناطق الحضرية بالعديد من الدول النامية⁽⁹⁰⁾. ففي باكستان، تقيد التقارير بأن أكثر من 95 في المائة من العمالة في مجال البناء تنتمي للقطاع غير الرسمي، ولوحظ ارتفاع مستوى العمالة غير الرسمية (أكثر من 85 في المائة) في بلدان أخرى مثل جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وقيرغيزستان⁽⁹¹⁾. ومع ذلك، يمكن أيضاً ملاحظة الاستغلال وسوء المعاملة في هذه الصناعة في مناطق أخرى مثل الشرق الأوسط وأوروبا⁽⁹²⁾.

46 - وأخيراً، يعد الاستغلال بالجنس مثلاً على العمل غير الرسمي الذي كثيراً ما يؤدي إلى الاستغلال وسوء المعاملة. فهو لا يخضع للتنظيم السليم في عدد كبير من الدول، مما يؤدي إلى حرمان العديد من

(85) ورقة معلومات مقدمة من الشبكة الدولية للتضامن مع الداليت؛ و Kratika Choubey, et al, "Informal workers in Asia Floor Wage Alliance, "Money and fashion supply chains" (The Alan Turning Institute, 2021), p. 10 و "Heist: COVID-19 Wage Theft in Global Garment Supply Chains" (2021).

(86) Global Slavery Index 2018، متاح على الرابط: www.globalslaveryindex.org/2018/findings/country-studies/canada/؛ و "Boohoo and COVID-19: The people behind the profits" (Labour Behind the Label, Bristol, United Kingdom, 2020).

(87) CCPR/C/AGO/CO/2، الفقرة 33؛ و CRC/C/BOL/5-6، الفقرة 244؛ و A/HRC/39/4، الفقرة 125؛ و CCPR/C/COD/CO/4، الفقرة 45؛ و CRC/C/MNG/CO/5، الفقرة 30.

(88) ILO, "Child Labour in Mining and Global Supply Chain" (Geneva, 2019).

(89) Global Initiative against Transnational Organized Crime, "Organized Crime and Illegally Mined Gold in Latin America" (Geneva, 2016).

(90) ورقة معلومات مقدمة من سيشيل؛ و "The Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing, Informal Economy in Arab Nations: A Comparative Perspective" (Manchester, United Kingdom, 2017), p. 14.

(91) Infrastructure and Cities for Economic Development, "Construction Sector Employment in Low Income Countries" (2018), p. 15.

(92) ورقات معلومات مقدمة من رومانيا، ومنظمة لاسترداد الدولية، ولجنة لحقوق الإنسان في نيوزيلندا؛ و Equidem, "Exposed: Discrimination and Forced Labour Practices at Expo 2020 Dubai"؛ ومنظمة العفو الدولية، "الواقع عن كذب: أوضاع حقوق العمال الأجانب قبل أقل من أربع سنوات من بدء بطولة كأس العالم لعام 2022 في قطر" (لندن، 2019)؛ وفريق الخبراء التابع لمجلس أوروبا المعني بمكافحة الاتجار بالبشر، تقارير التقييم لإيطاليا (2019) ولاتفيا (2022) وسويسرا (2019) والمملكة المتحدة (2021)، متاحة على الرابط: www.coe.int/en/web/anti-human-trafficking/country-monitoring-work.

المشتغلين والمشتغلات بالجنس من الحصول على الحماية الاجتماعية وغيرها من أشكال الحماية في أوقات الحاجة. وحيثما يجرم الاشتغال بالجنس، يكون المشتغلون به في الغالب تحت سطوة المجرمين، الذين ينتمي الكثير منهم لجماعات إجرامية منظمة متطورة. وهناك عوامل إضافية، مثل وضع الأقليات والوضع من حيث الهجرة، إضافة إلى التمييز القائم على أساس الطائفة أو النسب، تجعل المشتغلين بالجنس من جميع الهويات الجنسانية والميول الجنسية معرضين بشدة للإكراه على الدعارة وغيرها من أشكال الاستغلال الجنسي. وأفيد في هذا الصدد بأن نساء وفتيات الداليت في نيبال، وكذلك نساء الأقليات الإثنية والمهاجرات في أمريكا اللاتينية، كثيرا ما يستهدفن بالاتجار والاستغلال الجنسي⁽⁹³⁾. ويتعرض المهاجرون في مناطق أخرى، ولا سيما منهم المهاجرون غير النظاميين، بنفس القدر لهذه الممارسات⁽⁹⁴⁾.

ثامنا - التحديات التي تواجه منع أشكال الرق المعاصرة في الاقتصاد غير الرسمي

47 - يمكن للاقتصاد غير الرسمي أن يكون مسببا لظهور أشكال الرق المعاصرة، وهناك تحديات رئيسية يتعين التغلب عليها في هذا الصدد. فبدأئ ذي بدء، لا يزال الاقتصاد غير الرسمي يعاني من نقص التنظيم أو انعدامه على نطاق عالمي، مما يخلق ثغرات في الحماية، لا سيما في صفوف النساء، والأطفال، والشباب، والأقليات، والأشخاص الذين يتعرضون للتمييز على أساس نوع عملهم أو نسبهم، والسكان الأصليين، والعمال كبار السن، والعمال ذوي الإعاقة، والعمال المهاجرين. وهذا يؤكد الحاجة إلى تدخل تشريعي أو تنظيمي أكثر استباقية من أجل تسجيل العمل غير الرسمي، وضمان حقوق العمال في القطاع غير الرسمي، ومنع وقوعهم ضحية لأشكال الرق المعاصرة.

48 - وحتى في الحالات التي توجد فيها أطر قانونية أو تنظيمية، تفيد التقارير بأن البيروقراطية المعقدة والافتقار إلى المعلومات الكافية يثبطان مؤسسات الأعمال التجارية الناشطة في القطاع غير الرسمي عن السعي إلى التسجيل رسميا⁽⁹⁵⁾. ومن النقاط ذات الصلة بذلك ارتفاع التكاليف المرتبطة بإضفاء الطابع الرسمي، كما ذكر أعلاه. وفي هذا الصدد، فقد اعترُف على نطاق واسع بمشكلة عدم قدرة العمال ومؤسسات الأعمال التجارية الناشطين في القطاع غير الرسمي على دفع الضرائب والمساهمة في اشتراكات الضمان الاجتماعي أو رغبتهم في ذلك⁽⁹⁶⁾. ويعد انخفاض الأجور والاستبعاد المالي من بين الأسباب الرئيسية، ولكن هذا يجرم هؤلاء العمال فعليا من فرص التماس المساعدة الاقتصادية والاجتماعية.

49 - ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى أن تعتمد السلطات الوطنية والمحلية طرقا مبتكرة وغير بيروقراطية لتشجيع العمال ومؤسسات الأعمال التجارية الناشطين في القطاع غير الرسمي على التسجيل رسميا وعلى دفع الضرائب والمساهمة في اشتراكات الضمان الاجتماعي على نحو مناسب لا يشكل عبئا مفرطا عليهم.

(93) A/HRC/41/42/Add.2، الفقرة 50؛ و CMW/C/ARG/CO/2، الفقرة 50؛ و CMW/C/GTM/CO/2، الفقرة 28؛ و CEDAW/C/CRI/CO/7، الفقرة 20؛ و CEDAW/C/PRY/CO/7، الفقرة 22؛ و CMW/C/CHL/CO/2، الفقرة 59؛ وورقة معلومات مقدمة من الشبكة الدولية للتضامن مع الداليت؛ ومشاركة مع منظمات المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية.

(94) ورقتا معلومات مقدمتان من لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا ومنبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة.

(95) ورقات معلومات مقدمة من تركيا، والمغرب، ومنغوليا، ومؤسسة تعزيز الديمقراطية، ومنظمة الحرية للأطفال المستعبدين؛ و ILO، "Role of Finance in Driving Formalisation of Informal Enterprises" (Geneva, 2016), pp. 10-11.

(96) ورقات معلومات مقدمة من موريشيوس، ومؤسسة تعزيز الديمقراطية، ومنظمة الحرية للأطفال المستعبدين؛ و ILO، "Role of Finance".

ولدى القيام بذلك، من المهم تعزيز نهج تشاركي قائم على حقوق الإنسان يتيح مشاركة كل من العمال ومؤسسات الأعمال التجارية المتأثرين والمؤسسات المالية والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني بنشاط في جميع عمليات صنع القرار من أجل اعتماد وتنفيذ الاستجابات المناسبة. كما أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني أمر حيوي بسبب التمثيل غير المتناسب للعمال والعمالات في قطاعات معينة. وينبغي تنفيذ تدابير إضافية مثل حصول العمال ومؤسسات الأعمال التجارية الناشطين في القطاع غير الرسمي على الخدمات المالية، والاسترداد الاستباقي للأصول المتأتية من الجريمة، إلى جانب عمليات إضفاء الطابع الرسمي.

50 - ويتمثل أحد التحديات الأخرى في إنفاذ قوانين ولوائح العمل ذات الصلة. ويعد التفتيش الفعال للعمل أمراً أساسياً في هذا الصدد، ولكن أوجه قصور رئيسية لوحظت أيضاً في مختلف قطاعات الاقتصاد غير الرسمي، مثل العمل المنزلي والزراعة⁽⁹⁷⁾. فعمليات التفتيش تميل إلى أن تكون تفاعلية وليست استباقية، من حيث أنها تحدث بعد أن تتلقى السلطات شكاوى من العمال المتضررين أو غيرهم⁽⁹⁸⁾. وأفيد أيضاً بأنها لا تشمل في كثير من الحالات الوظائف في القطاع غير الرسمي⁽⁹⁹⁾، وأن العديد من العمال لا يبلغون عن حالات الاستغلال وسوء المعاملة خوفاً من البطالة، أو بسبب الافتقار إلى فرص العمل البديلة أو المعرفة بآليات الإبلاغ، أو بسبب الصعوبات اللغوية⁽¹⁰⁰⁾. ويؤدي الفساد أيضاً دوراً في بعض الحالات، مما يفضي إلى الإفلات من العقاب حتى لو تم إثبات الاستغلال في العمل⁽¹⁰¹⁾. ولذلك، من الواضح أن هناك حاجة إلى آليات مؤسسية أكثر قوة وسبل منهجية واستباقية لتفتيش العمل من أجل تحديد أشكال الرق المعاصرة في القطاع غير الرسمي.

51 - وبالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز إمكانية لجوء ضحايا أشكال الرق المعاصرة في الاقتصاد غير الرسمي إلى العدالة وسبل الانتصاف. وعلى الصعيد العالمي، فإن خدمات تسوية المظالم والمنازعات محدودة أو منعدمة بالنسبة للعمال المنزليين والعمال الأجانب في القطاع غير الرسمي⁽¹⁰²⁾. وحتى عندما تكون إمكانية اللجوء إلى القضاء وسبل الانتصاف متاحة من حيث المبدأ، فإن الافتقار إلى المعلومات الكافية عن هذه العمليات يمنع العمال من استخدام الآليات في الممارسة العملية⁽¹⁰³⁾. والعمال الأجانب معرضون للخطر بشكل خاص لأنهم غالباً ما لا يكونون على دراية بالأطر التشريعية والإجرائية الوطنية المتعلقة بحقوق العمال، إلى جانب الصعوبات اللغوية والخوف من فقدان وظائفهم. وأشار أيضاً إلى أن الخوف من انتقام

(97) E/C.12/SEN/CO/3، الفقرة 19؛ و A/HRC/42/44/Add.1، الفقرة 96؛ وورقات معلومات مقدمة من إسرائيل، ولجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا، وصندوق تاميل نادو لرعاية العمال المنزليين.

(98) وورقات معلومات مقدمة من مركز المساعدة القانونية لمكافحة العمل بالسخرة في البرازيل، و FLEX، ولجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

(99) ورقة معلومات مقدمة من منظمة لاسترداد الدولية؛ و Nguyen and da Cunha, *Extension of Social Security*, p. 34.

(100) ورقتا معلومات مقدمتان من مختبر الحقوق وجامعة دي مونتفورت.

(101) A/HRC/42/44/Add.1، الفقرة 96.

(102) وورقات معلومات مقدمة من منظمة لاسترداد الدولية، ولجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا، ومنبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة.

(103) وورقات معلومات مقدمة من موريشيوس، و FLEX، ومختبر الحقوق، وجامعة دي مونتفورت.

أرباب العمل ومن إجراءات إنفاذ القانون بسبب الوضع غير النظامي من حيث الهجرة عاملان إضافيان يثبطان العمال المتضررين وضحايا أشكال الرق المعاصرة عن الإفصاح عن معاناتهم⁽¹⁰⁴⁾.

52 - وعلاوة على ذلك، تشكل الصعوبات التي يواجهها العمال في التنظيم والعمل النقابي في الاقتصاد غير الرسمي تحدياً آخر⁽¹⁰⁵⁾. ويعد إنشاء نقابات عمالية أو تشجيع العمال على الانضمام إليها مهمة صعبة لأن الكثيرين، وبخاصة العمال المنزليين وغيرهم من عمال المنازل في القطاع غير الرسمي، لا يظهرون على الساحة وقد لا يكون لديهم وقت للقيام بأنشطة أخرى بسبب طول ساعات العمل. كما أثرت تحديات أخرى من قبيل قدرات المنظمات النقابية وتمثيليتها واستدامتها. ولذلك، من الواضح أن القدرة التفاوضية للعمال في القطاع غير الرسمي محدودة أو منعدمة، مما يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال وسوء المعاملة على أيدي مؤسسات الأعمال التجارية وأرباب العمل.

تاسعا - التطورات الإيجابية في التصدي للتحديات المتصلة بالعمل في القطاع غير الرسمي

53 - من المشجع أن الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية اتخذت خطوات مختلفة للتصدي للتحديات المستمرة بغية منع أشكال الرق المعاصرة في الاقتصاد غير الرسمي. ويسلط هذا التقرير الضوء على بعض التطورات الإيجابية في هذا الصدد. وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة للاقتصاد غير الرسمي ومدى انتشاره، فليس هناك نهج واحد يناسب الجميع. وتتأثر أيضاً مقبولية التدابير المعتمدة ويسر تكلفتها وفعاليتها بالأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لكل دولة. وليس الهدف من هذا الفرع الدعوة إلى اتباع نهج معين، بل يراد به عرض بعض الأمثلة التي يمكن أن ينظر فيها أصحاب المصلحة المعنيون.

54 - فبدأي ذي بدء، اتخذ عدد من الدول خطوات تشريعية لضمان الحقوق والاستحقاقات للعمال غير الرسميين. وعلى سبيل المثال، تضمن رواندا⁽¹⁰⁶⁾ المساواة في الأجر والحماية من التمييز والضمان الاجتماعي والصحة والسلامة في العمل لجميع أنواع العمل ولجميع العاملين في القطاع غير الرسمي⁽¹⁰⁷⁾. ويعترف بالعمل المنزلي ضمن الأطر القانونية الوطنية في كل من فرنسا⁽¹⁰⁸⁾ والمغرب⁽¹⁰⁹⁾ والفلبين⁽¹¹⁰⁾ وجنوب أفريقيا⁽¹¹¹⁾، حيث تم توفير عقود العمل، والحد الأدنى للأجور، وساعات العمل، والإجازة السنوية أو إجازة الأمومة، والتعويض في حالة البطالة، وحماية اجتماعية أشمل. وفي البرازيل، تم تيسير إضفاء

(104) ورقات معلومات مقدمة من مبادرة الكمنولث لحقوق الإنسان، و FLEX، ومنبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة.

(105) United Nations Development Programme, "Organizing Informal Workers: Benefits, Challenges and Successes" (New York, 2015), p. 25

(106) القانون رقم 2018/66.

(107) CMW/C/RWA/CO/2، الفقرة 29.

(108) اتفاق جماعي وطني ساري المفعول منذ عام 1999. و ILO, *A Compendium of Practice*, p. 104.

(109) القانون رقم 19.12 لسنة 2017 بشأن تحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين.

(110) القانون الجمهوري رقم 10361 بشأن العمال المنزليين (2013)، والقانون الجمهوري رقم 11210 بشأن إجازة الأمومة الموسعة لمدة 105 أيام (2019).

(111) Commonwealth Human Rights Initiative, "Domestic Work is Work", p. 47.

الطابع الرسمي على قطاع جمع النفايات من خلال الاعتراف بهذه المهنة في "التصنيف البرازيلي للمهن"، واعتمدت التعاونيات في هذا القطاع عقود العمل⁽¹¹²⁾. وعلاوة على ذلك، وبغية منع استغلال وسوء معاملة العمال المهاجرين، أبرمت إسرائيل اتفاقات مع الدول الموفدة ووضعت آليات للإشراف على التوظيف ومعالجة الشكاوى⁽¹¹³⁾.

55 - وشجعت دول مختلفة أيضا على تسجيل مؤسسات الأعمال التجارية الناشطة في القطاع غير الرسمي. ففي الأرجنتين، أنشأ القانون رقم 26.940 (2014) السجل العام لأرباب العمل مع فرض جزاءات لتشجيع أرباب العمل على التسجيل. وتقدم سيشيل حوافز من قبيل دعم الوقود والأعلاف الحيوانية، إضافة إلى تخفيض الضرائب في قطاعات مثل الزراعة ومصائد الأسماك، من أجل تعزيز تسجيل أرباب العمل⁽¹¹⁴⁾، ونفذت تدابير مماثلة في شيلي وتركيا، حيث تستفيد مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة والمتناهية الصغر من بعض الإعفاءات والائتمانات الضريبية⁽¹¹⁵⁾.

56 - ونفذت أيضا برامج تحصيل الضرائب في الاقتصاد غير الرسمي. واعتمدت الأرجنتين وأوروغواي وكولومبيا نظاما مبسطا لدفع الضرائب (مونوتاكس) يجمع بين ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة واشتراكات الضمان الاجتماعي⁽¹¹⁶⁾. ويتم تحديد مقدار الضرائب الواجب دفعها من خلال معايير مثل معدل الدوران السنوي أو استهلاك الكهرباء أو مكان وجود مؤسسات الأعمال التجارية⁽¹¹⁷⁾. ونفذت أيضا نظم ضريبية مبسطة في دول من بينها الاتحاد الروسي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وغانا⁽¹¹⁸⁾. وعلاوة على ذلك، ومع مراعاة الدخل غير المتوقع والمتقلب للعمال في القطاع غير الرسمي، اعتمدت جمهورية كوريا وفيت نام جداول زمنية مرنة للدفع⁽¹¹⁹⁾.

57 - وحدثت أيضا تطورات إيجابية في تعزيز الشمول المالي. فقد اعتمدت أنغولا حسابات مصرفية مبسطة أمكن لمؤسسات الأعمال التجارية والعمال الناشطين في الاقتصاد غير الرسمي الوصول إليها في عام 2020⁽¹²⁰⁾، وفي الفلبين ينص القانون الجمهوري رقم 9178 (قانون المحليات للمؤسسات التجارية المتناهية الصغر) لعام 2002 على تقديم ائتمانات وحوافز خاصة للمؤسسات المالية لتقديم القروض. ويشكل إنشاء تعاونيات للعمال في القطاع غير الرسمي جانبا إيجابيا آخر من جوانب الشمول المالي. ويملك هذه

(112) ورقة معلومات مقدمة من معهد الحقائق والمعايير؛ و ILO, *A Compendium of Practice*, p. 80.

(113) ورقة معلومات مقدمة من إسرائيل.

(114) ورقة معلومات مقدمة من سيشيل.

(115) ورقة معلومات مقدمة من تركيا؛ وقانون المؤسسات الصناعية لعام 2016 (شيلي).

(116) ILO, *Extending social security to workers in the informal economy* (Geneva, 2021), p. 16

و Abramo, *Policies to address the challenges of existing and new forms of informality in Latin L. America* (ECLAC, 2022), p. 66

(117) Research, Network and Support Facility, "Policies on Informal Economy: A Global Overview" (2018), p. 65

(118) ورقة معلومات مقدمة من الاتحاد الروسي؛ و ActionAid, "Taxation of the informal sector" (Johannesburg, 2018)

(119) Nguyen and da Cunha, *Extension of Social Security*, p. 71

(120) Alliance for Financial Inclusion, "Bringing the Informal Sector Onboard" (Kuala Lumpur, 2021), pp. 12-13

التعاونيات ويديرها عمال هم أنفسهم من القطاع غير الرسمي، وهي مصممة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأعضائها. وأنشئت في ملاوي حسابات ادخار وائتمان وكذلك صناديق للعمال⁽¹²¹⁾، في حين تقدم تعاونية للعمال المنزليين المهاجرين في أيرلندا مزايا من قبيل المعاشات التقاعدية للعمال المنزليين المهاجرين⁽¹²²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، توفر رابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن في الهند خدمات التأمين⁽¹²³⁾.

58 - وعلاوة على ذلك، بدأ عدد متزايد من الدول في توفير أو توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وغيرها من أشكال الحماية للعاملين في القطاع غير الرسمي. ففي إسواتيني وسلوفاكيا، أدرجت جميع أنواع العمل، بما في ذلك العمل في القطاع غير الرسمي بدون عقود، في نظام الضمان الاجتماعي، ووسعت جنوب أفريقيا وفييت نام وماليزيا نطاق تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل العمال الموسمين والمنزليين المؤقتين⁽¹²⁴⁾. ونفذت منغوليا⁽¹²⁵⁾ مؤخرا تشريعاتها المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يجعلها مؤهلة لتلقي الدعم من الدولة، بما في ذلك الحماية الاجتماعية والمهنية لعمالها.

59 - وبالنظر إلى أن العديد من العمال غير الرسميين قد لا يكونون قادرين على دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، فقد نفذت بعض الحكومات تدابير لتعزيز إدماجهم. وفي هذا الصدد، تدعم البرازيل اشتراكات الضمان الاجتماعي للعمال ذوي الدخل المنخفض، بمن فيهم العاملون لحسابهم الخاص⁽¹²⁶⁾. وفي دول من بينها بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتيمور - ليشتي وتايلند وليسوتو، اعتمدت نظم غير اكتبائية للمعاشات التقاعدية، تمويلها بالكامل الحكومات المعنية⁽¹²⁷⁾، حتى يتمكن الجميع من الحصول على مستوى معين من المعاش التقاعدي عند التقاعد. وقد استصوبت هيئات حقوق الإنسان مبدأ توفير الحماية الاجتماعية غير اكتبائية للجميع، بمن فيهم العمال المهاجرون⁽¹²⁸⁾.

60 - ولتيسير التسجيل وتوفير الحماية الاجتماعية، يتزايد استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحديد العاملين في القطاع غير الرسمي وتسجيلهم. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك نظام "e-Shram" الذي أنشئ في الهند⁽¹²⁹⁾، وهي قاعدة بيانات وطنية للعمال غير المنظمين، بمن فيهم عمال اقتصاد العربية وعمال البناء والعمال المهاجرون، تسجلهم وفق خطط الضمان الاجتماعي ذات الصلة بهم. واعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تم الإبلاغ عن تسجيل 6 ملايين عامل تمكنوا من الحصول على المزايا الاجتماعية وخطط

(121) ILO, *Organising Informal Economy Workers*, p. 29.

(122) Platform for International Cooperation on Undocumented Migrants, "Step Up Efforts", p. 16.

(123) ILO, *A Compendium of Practice*, p. 53.

(124) ILO, *Extending Social Security*, p. 16؛ و Nguyen and da Cunha, *Extension of Social Security*, p. 60.

(125) ورقة معلومات مقدمة من منغوليا.

(126) Nguyen and da Cunha, *Extension of Social Security*, p. 63.

(127) ILO, *Extending Social Security*, p. 42.

(128) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 19 (2007) بشأن الحق في الضمان الاجتماعي، الفقرات 4 و 15 و 23 و 32 و 37 و 38 و 50؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، مشروع التوصية العامة رقم 39، الفقرة 72؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 34، الفقرة 41؛ واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التعليق العام رقم 2 (2013) بشأن حقوق العمال المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي وأفراد أسرهم، الفقرة 70.

(129) <https://eshram.gov.in/e-shram-portal>

الرعاية الاجتماعية⁽¹³⁰⁾. كما تم تنفيذ برامج للتسجيل الإلكتروني أو الرقمي و/أو الدفع عن طريق الهواتف النقالة وغيرها من التكنولوجيات الرقمية في الاتحاد الروسي وإندونيسيا وأوروغواي وأوغندا وسنغافورة وكوستاريكا وكينيا⁽¹³¹⁾.

61 - ويتسم توفير الرعاية الصحية للعاملين في القطاع غير الرسمي بنفس القدر من الأهمية في ضمان العمل اللائق. وفي تايلند، يدرج العاملون في القطاع غير الرسمي في خطة التغطية الصحية الشاملة غير الاكتتابية التي تمويلها الحكومة⁽¹³²⁾. وبالمثل، تقدم فييت نام والفلبين إعانات بنسبة 100 في المائة من التغطية الصحية للفئات السكانية والمجتمعات المحلية التي تعاني من الهشاشة، بما في ذلك الأسر المعيشية الفقيرة والأقليات الإثنية التي تعيش في بعض المناطق المحرومة، والعمال كبار السن، والعمال من ذوي الإعاقة⁽¹³³⁾. وفي ألمانيا، يتمتع العمال من المهاجرين غير النظاميين بنفس الحقوق التي يتمتع بها غيرهم عندما يتعلق الأمر بالاستفادة من خطة تأمين اجتماعي ضد الحوادث تغطي النفقات الطبية ونفقات إعادة التأهيل لحوادث العمل⁽¹³⁴⁾، وهو تدبير اعتمده جمهورية كوريا أيضا⁽¹³⁵⁾.

62 - وعلاوة على ذلك، يشعر المقرر الخاص بالتشجيع من معرفة أن النقابات والمنظمات العمالية في جميع أنحاء العالم كانت أساسية في حماية حقوق العاملين في القطاع غير الرسمي ومنع وقوعهم ضحية لأشكال الرق المعاصرة. فعلى سبيل المثال، تمثل النقابات العمالية في أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة بالفعل العاملين في القطاع غير الرسمي، ويقدم بعضها رسوما مخفضة أو عضوية مرنة لتشجيع هؤلاء على الانضمام إليها⁽¹³⁶⁾. كما ساعدت النقابات العمالية في الأرجنتين وبيرو وغانا وملاوي ونيبال العاملين في القطاع غير الرسمي على الانخراط في العمل النقابي أو التنظيم حتى يتمكنوا من التعاون مع أرباب العمل والدول من أجل تعزيز حقوقهم في العمل وحصولهم على ظروف عمل عادلة ومواتية⁽¹³⁷⁾.

(130) Oxfam India، و Commonwealth Human Rights Initiative، "Domestic Work is Work"، p. 33 (130) "Registration of Workers on e-Shram Continues"، 28 April 2022. متاح على الرابط: www.oxfamindia.org/featuredstories/registration-workers-e-shram-continues

(131) ورقة معلومات مقدمة من الاتحاد الروسي؛ و Nguyen and da Cunha، *Extension of Social Security*، pp. 72-73 و Abramo، *Policies to address the challenges*، p. 68

(132) Chamnong Thanapop، Sasithorn Thanapop and Sukanya Keam-Kan، "Health Status and Occupational Health and Safety Access among Health Workers in Rural Community، Southern Thailand"، *Journal of Primary Care and Community Health*، vol. 12، Jan-Dec 2021

(133) Nguyen and da Cunha، *Extension of Social Security*، pp. 64-65

(134) Platform for International Cooperation on Undocumented Migrants، "A Worker is a Worker: How to Ensure that Undocumented Migrant Workers Can Access Justice" (2020)، pp. 43-44. متاح على الرابط: <https://picum.org/wp-content/uploads/2020/03/A-Worker-is-a-Worker-full-doc.pdf>

(135) قانون معايير العمل، 2012؛ وقانون التأمين على العمل، 1993؛ وقانون توظيف العمال الأجانب وما يتصل بهم، 2003.

(136) ILO، *Organising Informal Economy Workers*، pp. 20 و ILO، *A Compendium of Practice*، pp. 29-30 و Bartolini، et al، "Migrant Key Workers"، p. 68

(137) ILO، *Organising Informal Economy Workers*، و ILO، *A Compendium of Practice*، pp. 35 and 41 و pp. 20، 33 and 43

63 - وبالإضافة إلى ذلك، تقدم العديد من النقابات والمنظمات العمالية طائفة واسعة من الخدمات الإضافية للعاملين في القطاع غير الرسمي بالتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص. وقد نجح اتحاد نقابات عمال الازدهار الإندونيسي والاتحاد الإندونيسي للعمال المهاجرين في الضغط على البرلمان الإندونيسي لاعتماد قانون حماية العمال المهاجرين (رقم 2017/18)، والذي يدرج المواطنين الإندونيسيين العاملين في الخارج في نظام الضمان الاجتماعي⁽¹³⁸⁾. وفي السنغال، ساعد الاتحاد الوطني لعمال السنغال على تسوية وضعية 1 500 من العاملين في قطاع الأمن عن طريق إنشاء خطط للتأمين الطبي وتعزيز اشتراكات المعاشات التقاعدية⁽¹³⁹⁾.

64 - وفيما يتعلق بتحسين ظروف العمل داخل الاقتصاد غير الرسمي، رفعت جامايكا في عام 2018 الحد الأدنى للأجور للعمليات المنزليات ليتناسب مع الحد الأدنى للأجور في الوظائف الأخرى، وسنتت تشريعات مناهضة للتحرش الجنسي لحماية عاملات المنازل من العنف والتحرش في مكان العمل⁽¹⁴⁰⁾. ويعامل قانون العمل الفرنسي العمال المهاجرين غير النظاميين على قدم المساواة ويتضمن أحكاماً بشأن الأجور وساعات العمل والإجازات السنوية والصحة والسلامة في العمل⁽¹⁴¹⁾. وتطبق الأطر التشريعية المتعلقة بظروف العمل في موريشيوس، بما في ذلك الأجور والصحة والسلامة المهنيان وصندوق النقاعد على العاملين في القطاع الرسمي والعاملين في القطاع غير الرسمي دون تمييز، بمن فيهم العمال المهاجرون⁽¹⁴²⁾.

65 - وفيما يتعلق بتفتيش العمل، وهو أمر حيوي في تحديد حالات أشكال الرق المعاصرة في مرحلة مبكرة، أنشأت أوروغواي وحدة مكرسة للعمل المنزلي داخل مفتشية العمل مخولة قانوناً بتفتيش المنازل الخاصة. وفي الصين وماليزيا، استخدمت تكنولوجيات مثل النظم العالمية لتحديد المواقع وتطبيقات الهاتف المحمول والنظم المتقدمة لتجهيز البيانات لتحديد مؤسسات الأعمال التجارية وأرباب العمل غير المسجلين وكذلك الممارسات السيئة⁽¹⁴³⁾. وأنشأت بعض الدول، مثل موريشيوس، وحدة مخصصة للفئات الهشة، مثل العمال المهاجرين⁽¹⁴⁴⁾، في حين تجري تركيا عمليات تفتيش محددة الأهداف من خلال إجراء تقييمات منتظمة للمخاطر في القطاعات غير الرسمية⁽¹⁴⁵⁾.

66 - وعلاوة على ذلك، يجري بنشاط تعزيز تنمية المهارات والتدريب في عدد من الدول، وغالبا ما يكون ذلك بالاشتراك مع جهات فاعلة من غير الدول. ففي الأردن، تمكن اللاجئون السوريون من دخول سوق العمل الرسمي من خلال برامج تطوير المهارات والاعتماد والتنسيب الوظيفي⁽¹⁴⁶⁾. وتوفر إيطاليا التدريب

(138) ILO, *A Compendium of Practice*, p. 56.

(139) المرجع نفسه، الصفحة 44.

(140) Commonwealth Human Rights Initiative, "Domestic Work is Work", pp. 41-42.

(141) قانون العمل، المادة 2-1-8252.L.

(142) ورقة معلومات مقدمة من موريشيوس.

(143) Nguyen and da Cunha, *Extension of Social Security*, p. 75.

(144) ورقة معلومات مقدمة من موريشيوس.

(145) ورقة معلومات مقدمة من تركيا.

(146) ILO, *A Compendium of Practice*, p. 68.

على الصحة والسلامة المهنتين للعمال المنزليين وتمنحهم الشهادات المهنية مجاناً⁽¹⁴⁷⁾. وبالإضافة إلى ذلك، قام عدد من الدول الأوروبية بتسوية وضع العمال المهاجرين غير النظاميين من حيث الهجرة، مما أتاح لهم فرص الحصول على التعليم والتدريب والعمل اللائق⁽¹⁴⁸⁾.

67 - وأخيراً، فقد نُفذت تدابير مختلفة من أجل التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 على العاملين في القطاع غير الرسمي. ففي إندونيسيا، منح العاطلون عن العمل بطاقة عمل تؤهلهم للحصول على بدلات مالية وعلى التدريب المهني⁽¹⁴⁹⁾. وقدمت مساعدة اقتصادية أوسع نطاقاً للأعمال التجارية الناشطة في القطاع غير الرسمي في بوركينا فاسو والدانمرك وغابون⁽¹⁵⁰⁾. وبالإضافة إلى العمال الوطنيين، قدمت منح نقدية وغيرها من أشكال الدعم المالي للعمال المهاجرين في تونس وجنوب أفريقيا وشيلي⁽¹⁵¹⁾، وجرى تنفيذ تمديد لتصاريح الإقامة/العمل في كل من إسبانيا وأستراليا وإيطاليا والبحرين والبرتغال وبلغاريا وبولندا وتايلند وفرنسا وكرواتيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج ونيوزيلندا واليابان واليونان⁽¹⁵²⁾.

عاشر - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

68 - يمكن للاقتصاد غير الرسمي أن يكون مسبباً لأشكال الرق المعاصرة، إذ يُعترف بقلة فرص العمل اللائق وبوجود مؤشرات الاستغلال في عدد من القطاعات في جميع مناطق العالم. وتزيد الظروف والخصائص المختلفة المتأصلة في القطاع، مثل إضفاء الطابع اللانظامي، وانعدام التسجيل الرسمي والعقود والحماية الاجتماعية/الاقتصادية، وكذلك ظروف العمل غير المستقرة، من خطر الوقوع ضحية لهذه الممارسات. وهناك عدد من الدوافع التي تعزز العمالة غير الرسمية، مثل الفقر والتمييز وارتفاع التكاليف والاستبعاد المالي. وتتأثر الفئات التي تشمل النساء والشباب والأقليات والسكان الأصليين والعمال كبار السن والعمال ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين بشكل خاص بالعمالة غير الرسمية.

69 - وفي حين أن أشكال العمل غير الرسمي لا تنطوي جميعاً على الاستغلال أو سوء المعاملة، يمكن ملاحظة وجود صلة واضحة بين العمالة غير الرسمية وأشكال الرق المعاصرة في بعض القطاعات، ومنها الزراعة والعمل المنزلي والصناعة التحويلية والتعدين والبناء والاشتغال بالجنس. وهناك تحديات مستمرة تحتاج إلى معالجة من أجل منع استغلال العاملين في القطاع غير الرسمي. ومن بين أمور أخرى، فإن عدم وجود إطار تشريعي أو تنظيمي للتسجيل الرسمي والتفتيش الفعال للعمل، وكذلك محدودية

(147) DOMINA, Annual Report on Domestic Work (2020), Chap. 2.

(148) ورقنا معلومات مقدمتان من منظمة لاسترداد الدولية ومختبر الحقوق؛ و Platform for International Cooperation on Undocumented Migrants, "Regularisation and Access to a Secure Residence Status" (2022).

(149) ILO, Country Policy Responses in Indonesia (August 2021)؛ و FAO, "Impact of COVID-19", p. 3.

(150) ILO, *A quick reference guide to common COVID-19 policy responses* (Geneva, September 2020), p. 18.

(151) Asian Development Bank, "Coming Out Stronger from Covid-19: Policy Options on Migrant Health and Immigration" (October 2020), pp. 6-7.

(152) World Bank, "Potential Responses to the COVID-19 Outbreak in Support of Migrant Workers" (June 2020), pp. 20-33.

فرص اللجوء إلى القضاء وسبل الانتصاف والصعوبات في ممارسة الحقوق النقابية، كلها أمور تحول دون الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، مما يترك العاملين في القطاع غير الرسمي عرضة للاستغلال وسوء المعاملة.

70 - وتتخذ الكيانات الحكومية وغير الحكومية في جميع مناطق العالم خطوات لتيسير الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي وحماية حقوق العاملين في القطاع غير الرسمي. وتنفذ الدول على نحو متزايد تدخلات تشريعية أو تنظيمية لضمان الحق في العمل وظروف العمل العادلة والمواتية للعاملين في القطاع غير الرسمي، وتعمل على تشجيع التسجيل الرسمي لمؤسسات الأعمال التجارية الناشطة في القطاع غير الرسمي من خلال توفير الحوافز. وتقوم دول مختلفة أيضاً، بالتعاون مع المؤسسات المالية والنقابات العمالية، بتوسيع نطاق الحماية الاقتصادية والاجتماعية، والشمول المالي، وغير ذلك من أشكال المساعدة. وأخيراً، بُذلت جهود كبيرة في تعليم وتدريب العاملين في القطاع غير الرسمي حتى يتمكنوا من دخول الاقتصاد الرسمي.

71 - ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع، لأن معدل الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي يتأثر حتماً بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في كل دولة. لذلك، يجب النظر بعناية في الحلول المصممة خصيصاً التي تستجيب لهذه العوامل، ومن ثم تنفيذها. ومن الضروري أيضاً تلبية احتياجات النساء والشباب والعمال كبار السن والعمال المهاجرين والأقليات والسكان الأصليين والعمال ذوي الإعاقة على نحو كاف. وأخيراً، ينبغي لجميع الجهات المعنية، بما في ذلك المؤسسات المالية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، ونقابات العمال، وكذلك العاملين في القطاع غير الرسمي، أن يشاركوا بنشاط في صنع القرار من أجل تعزيز نهج مشترك وأكثر فعالية. ومن شأن ذلك أن ييسر الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي على نحو أكثر سلاسة وأن يمنع أشكال الرق المعاصرة في جميع القطاعات.

باء - التوصيات

72 - يوصي المقرر الخاص الدول بما يلي:

(أ) التصديق على جميع الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والعمل، وتنفيذها على الصعيد الوطني من أجل حماية حقوق العاملين في الاقتصاد غير الرسمي من أشكال الرق المعاصرة؛

(ب) تشجيع الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي من أجل الحد من أوجه النقص في العمل اللائق ومنع أشكال الرق المعاصرة؛

(ج) التشاور مع جميع الجهات المعنية والشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين ذوي الصلة، بمن في ذلك الناشطون في القطاع غير الرسمي من العمال ومؤسسات الأعمال التجارية، وإشراكهم بنشاط في وضع التدابير المناسبة لتيسير عملية الانتقال. ويجب النظر والتفكير بعناية في الأبعاد المتعددة الجوانب، مثل نوع الجنس، والعمر، والإعاقة، والأقليات، والسكان الأصليين، والوضع الموروث والوضع من حيث الهجرة؛

- (د) ضمان حقوق جميع العاملين في القطاع غير الرسمي دون تمييز، ولا سيما في المجالات المتعلقة بالأجور وظروف العمل والعقود والإجازات السنوية/المرضية، وتيسير الحصول على خدمات الحماية الاجتماعية والاقتصادية والصحية، من خلال التشريعات واللوائح الوطنية؛
- (هـ) التسجيل الرسمي لمؤسسات الأعمال التجارية وأرباب العمل الناشطين في القطاع غير الرسمي. وبغية تشجيعهم على القيام بذلك، ينبغي توفير معلومات وحوافز كافية، بما في ذلك دون حصر، تبسيط إجراءات التسجيل، وتخفيض الرسوم، والإعفاءات الضريبية، وتيسير الحصول على الخدمات المالية؛
- (و) اعتماد طرق مبتكرة لتشجيع العمال ومؤسسات الأعمال التجارية الناشطين في القطاع غير الرسمي على دفع الضرائب والمساهمة في اشتراكات الضمان الاجتماعي على نحو مناسب، مثل إدراج نظم ضريبية مبسطة؛
- (ز) تعزيز الشمول المالي الفعال للعمال ومؤسسات الأعمال التجارية الناشطين في القطاع غير الرسمي من خلال العمل بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الوطنية وغيرها من الشركاء الإقليميين والدوليين؛
- (ح) كفاءة امتثال مؤسسات الأعمال التجارية وأرباب العمل الناشطين في القطاع غير الرسمي للمبادئ التوجيهية بشأن مؤسسات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان من خلال إذكاء الوعي والتدريب والرصد المنتظم لعملياتهم التجارية؛
- (ط) تعزيز تفتيش العمل في الاقتصاد غير الرسمي من أجل الكشف عن حالات أشكال الرق المعاصرة، وتخصيص موارد بشرية ومالية كافية لهذا الغرض؛
- (ي) اتخاذ إجراءات حازمة ضد مؤسسات الأعمال التجارية وأرباب العمل الناشطين في القطاع غير الرسمي الذين يقدمون على ممارسة أشكال الرق المعاصرة من خلال فرض جزاءات مدنية وجنائية بشكل فعال؛
- (ك) ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء وسبل الانتصاف لجميع ضحايا أشكال الرق المعاصرة في الاقتصاد غير الرسمي، بمن فيهم العمال المهاجرون النظاميون وغير النظاميين. وتخصيص موارد كافية وتوفير معلومات دقيقة للعمال المتأثرين؛
- (ل) ضمان المساواة في الحصول على التعليم والتدريب المهني والعمل اللائق لجميع العاملين في القطاع غير الرسمي دون تمييز، والعمل بشكل تعاوني مع المؤسسات التعليمية والسلطات الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لهذا الغرض؛
- (م) القيام، حسب الاقتضاء، باعتماد تدابير خاصة مؤقتة لتعزيز المؤهلات وقابلية التوظيف لفئات مثل النساء والأطفال والشباب والأقليات والسكان الأصليين والمجتمعات التي تتعرض للتمييز على أساس نوع العمل أو النسب، والعمال كبار السن، والعمال ذوي الإعاقة، والعمال المهاجرين؛
- (ن) ضمان الحقوق النقابية لجميع العاملين في القطاع غير الرسمي، بمن فيهم المهاجرون النظاميون وغير النظاميين، والعمل مع الشركات والنقابات العمالية بشكل تعاوني لهذا الغرض؛

(س) جمع وتحديث البيانات المصنفة بانتظام عن طبيعة ومدى انتشار الاقتصاد غير الرسمي وصلته بأشكال الرق المعاصرة.

73 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم المؤسسات التجارية الناشطة في القطاع غير الرسمي بما يلي:

(أ) تنفيذ جميع الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والعمل على الصعيد الوطني من أجل حماية حقوق العاملين في الاقتصاد غير الرسمي من أشكال الرق المعاصرة؛

(ب) اتخاذ خطوات لتعزيز الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي عن طريق تسجيل مؤسسات الأعمال التجارية وتمكينها من دفع الضرائب والمساهمة في اشتراكات الضمان الاجتماعي على نحو مناسب؛

(ج) ضمان وحماية الحق في العمل وظروف العمل العادلة والمواتية لجميع العاملين في القطاع غير الرسمي في مجالات مثل الأجور وساعات العمل والحصول على الإجازات السنوية والمرضية وإجازة الأمومة، وتوفير معلومات دقيقة، تشمل إمكانية اللجوء إلى القضاء وسبل الانتصاف، لجميع الموظفين وباللغات التي يفهمونها؛

(د) الاعتراف بالحقوق النقابية للعمال، بمن فيهم المهاجرون، وضمان تلك الحقوق؛

(هـ) التعاون الكامل مع مفتشية العمل وتحسين ظروف العمل للعمال عند الاقتضاء.

74 - ويوصي المقرر الخاص النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني بما يلي:

(أ) مواصلة الجهود الرامية إلى حماية حقوق العاملين في القطاع غير الرسمي من خلال إجراء البحوث وجهود الدعوة وتوفير المساعدة المصممة خصيصاً لهم؛

(ب) إنكاء الوعي بأشكال الرق المعاصرة في الاقتصاد غير الرسمي بين عامة الجمهور والجهات المعنية؛

(ج) توفير معلومات دقيقة عن الحقوق والاستحقاقات لجميع العاملين في القطاع غير الرسمي، بمن فيهم المهاجرون؛

(د) تمكين العمال غير الرسميين حتى يتمكنوا من تنظيم أنفسهم وتعزيز قدراتهم التفاوضية، والتعاون مع الحكومات ومؤسسات الأعمال التجارية لتحقيق هذا الغرض.